Issue 6290 Wednesday 6/3/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6290 الاربعاء 28 من جمادى الاخرة 1440 هـ 6 من اذار (مارس) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

المقاصّة التجارية والأزمة المستمرة

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

السياسات الاقتصادية والمالية والتنفيذية المحلية الفاشلة سبب الكارثة وتنامي الدين الداخلي الذي اثر على كافة اليات العمل في اي عملية اقتصادية تنموية وكذلك السياسات المالية والنقدية الداخلية والتي ادت الى تشويه التصنيف الدولي للعراق ...وصار تصنيفا..مجحفا بحق العراق وكذلك دائرة الشفافية التي اوصلت كل ما هو شفاف الى منظمة الشفافية العالمية بشكل شفاف ولم تستطع الاستمرار في عملها لاننا كدولة استبعدنا من لجنة الشفافية الدولية نتيجة التطبيق المنحرف لاي عملية اقتصادية وخدمية مما ادى الى التراكم الحالي من ازمات رغم تراكمها من قبل وسبب الى موقف صندوق النقدالدولي بتقيمة الاخير المقصود والمجحف حيث وصل تصنيف العراق الى (ناقص بي) يعني صعوبة تسديد الديون وصعوبة الاقتراض اوالحصول على قروض ولم تنبر لجنة الشفافية بالدفاع عن الموقف المالي مستئنسة برئي الاقتصاديين المختصين ليوضحوان نسبة الدين الداخلي تجاوزة ثلثي الدين العام المعلن وهذه غير محتسبة على القروض الدولية مع ان حلها بسيط جدا ولست, ادري غائب عن اذهان المعنيين ام بقصد,,,وحلها ,,فقط ,,ان يصار الى طبع العملة العراقية بالداخل,ودراسة ,,الحرب ,,الخفية والمعلنة.....والتي مانسميه بالادخار السلبي لدى المواطنين كموقف من الاقتصاديين ,,,لكن حقيقة الامر هي شراء العملة من السوق المحلية بمختلف الصور ,,,طبعة فلان وقديم وجديد ,,,الا انها سحب مبرمج للمطبوع من العملة العراقية .....,,,والتي هي صيغة لمنع التطور المبرمج لتنمية القطاع الخاص والذي يعتمد بنسبة عاليةعلى مدخرات الفرد وعلى انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تنمية الاقتصاد والتي غابت عن اعين المعنيين مع قلةالادخارفي البنوك الذي يولد قلةالسيولة في الداخل ممايزيد على الاعتماد على الدولار والذي ينفقه اويبيعه البنك المركزي حتى نصل الى عجز في نسبة االعملة الصعبة ,,,,والامور تمشي بهذا الاتجاه بشكل ثابت. ومقترح طبع العملة في الداخل هو الحل الوحيد لتجاوز هذه الحالة من الحرب غير المعلنة ,,وبدون مراقبة مع الاحتفاظ بالعلامات الامنية للعملة نفسها ,,لتضخ الى السوق بمقدار النصف لما مسحوب من العملة المطبوعة الوطنية وسحبها عند الضرورة ,,والقيام بشكل اساسي بتسديد الديون الداخلية والتي نسبة كبيرة منها بين دوائر الدولة ,,يعني تشيل من هل الجيب وتخلي بالجيب الاخر مثل ما متعارف عليه محليا,,وعلى لجنة الشفافية ان لا تسارع باعلام الدوائر المرتبطة بها خارجيا بالامروتنقلب علينا ,,وديون الفلاحين والمقاولين ايظا,,,والكثير من التخصيصات بالدينار التي سببت عجز في الموازنة وتحول الى دين عام خارجي بشكل مقصود مع ان هناك امكانية من معالجة هذه الديون بتسجيل قيود استلام وتسليم داخلية غير معلنة واطفائها مركزيا ومن قبل وزارة المالية التي تقوم بدورها ببرمجة تسديدها على عدة ميزانيات وتعالج الموقف دون اعلانها ديون على الدولة ومن الدولة لكن لله الامر من قبل ومن بعد لكن الهدف معروف والذي هو احراج العراق لما تمارسة اجهزة الدولة من عدم الانجاز للمشاريع بشكل عام وكامل والاخفاقات الاقتصادية التي سببها الاشخاص المعنيين وليس التخصيصات ونحتاج الى سياسة مالية رصينة لتعديل المسار المالي والنقدي لتلافي الازمات في البلد ويواجه البلد حالة صعبة جدا، وخروجة من هذا الوضع السيئ فقط بوجود إدارة سليمة، وفهم حقيقي للإدارة الاقتصادية والمالية.. ان العراق في وضعه يفتقد الى قرار سياسي غيرقادر على أن يقرر مصلحة البلد السياسية فكيف الامور الاقتصادية..

نظام اقتصادي

وهذه مشكلة كبيرة مما اضطرنا الى طرح موضوعنا هذا ... والذي هو..المقاصة...وهو نظام اقتصادي ينتج عنه عقد يتم بين الدول ..اساسه التبادل التجاري لمنتجات هذه الدول من السلع والبظائع..بين هاتين الدولتين وهي عقود غير نقدية ,لتداول سلعي تحت العملات النقدية وتبنى على اساس الالتزامات المشتركة بين الدولتين بالتبادل السلعي المتاتي من المقاصة النقدية التي تبنى على اساس التبادل التجاري السلعي المقيم بالنقد المتفق عليه بين الدولتينعلما انه لايدخلنا في دائرةالاعتمادات المستندية وملحقاتها وينبه الى امكانية ترحيل بعض الحسابات الى السنة القادمة لاستمرارية التجهيز اولقربه من واقع الاستلام بموجب الجداول او جدولة التجهيز ...وبما ان العملية طويلة الامد ويؤسس لها عقد بين البلدين يوضح فيه الشروط العامة والتفاصيل ويبدأ بالهدف من انشاء هذا العقد ويصار الى تقديم جدول فصلي للاستلام والتسليم من البضائع واقيامها شرط ان تنال القبول والموافقة بين الطرفين وتثبت الاسعار بين البلدين على اساس الافضلية لهما عن بقية التعاقدات وفي حالة ان ينخفض سعر بيع اي بضاعة من المتفق عليها مع اي دولةاخرى اوعقد اخر ينسحب هذا التخفيض على المتعاقدين,,,على ان تكون الاسعار ثابتة لاكثر من ستة اشهر في السنة وتقارن مع السوق العالمي والسوق في المنطقة و في حالة الازمات اوالانخفاضات لاي سبب ويمكن استيراد كميات كبيرة من المواد بموسمها لان اسعارها تنخفض نسبيا ولان الكميات التي يحتاجها العراق كبيرة وتحول بيوت العراقيين الى مخازن لتلك المواد والتعريف بالية العمل والية التسديد وتاريخها ,ويعتمد تاريخ ثابت للتسديد وهوفي تاريخ قبل نهاية السنة المالية لكلا البلدين حتى يحتسب حجم الواردات والصادرات لكلا البلدين ومن ثمة يصار الى التسديد النقدي للفروقات ويتحمل كلا الطرفين المشتريات الداخلية والتصدير ومن هنا نرى ان جدولة البضائع والمواد المتفق على تبادلها يجب ان تكون غير ثابتة ومتجددة والسبب ان هذه الالية الاقتصادية سينتج عنها صناعات جديدة محلية يمكن تبادلها حسب الظروف المناخية وتوفر الموادة الاولية لكلا البلدين وتتوسع بشكل كبير مع توسع التفاهمات التجارية ومن المهم الان المواد الغذائية التي هي موضوع حديثنا للبطاقة التموينية التي ستحل جزءا مهما من المشكلة الازمة التي يعانيها الشعب والتي سببت هذه التظاهرات الاخير والخوف من توسعها مع العلم ان نسبة الفقر اصبحت مخيفة بشكل كبير حيث يتبنى السيد رئيس الوزراء شخصيا الموضوع ويباشر بالاتصال بالمعنيين من الدول المنتجة لهذه المواد الغذائية على ان يتم الشحن الفوري للمواد الاساسية على ان تسجل هذه المواد ضمن قائمة المواد للتبادل المستقبلي وعلى المعني ان يقوم بالعملية نفسها مع اكثر من عشر دول ومن بغداد فورا دون الحاجة للايفادات والمصاريف والتاخير ومع البعثات الدبلماسية في بغداد وبعد الاتفاق يتم التسعير على ما ذكرناه من الية سابقة اخذين بنظر الاعتبار موضوعة المواصفات المعتمدة لدينا والمقدمة من قبلنا ان كانت من الدرجة المقبولة وان المادة مستهلكة في بلد المنشا وكما ذكرنا في مقال سابق المواد المطلوبة...الطحين وليس الحنطة كمرحلة سدالرمق ,,السكر,,الرز, الزيت,العدس, الفاصولياء,الشاي,الحليب للكبار,الحليب للصغار,المنظفات ,,ولما يكفي لسنة وليس جزئها هذه المواد الاولية التي ترفع وتلغي مكان العراق من حالة الفقر التي تمثل نسبة عالية من مجتمعنا(تصل الى 50%من المجتمع العراقي) والتي اصبحت عائق امام اي عملية تنمية للقطاع الخاص والاقتصاد حيث اصبح اقتصادنا استهلاكي من اليد الى الفم وربما يعيل المواطن اكثر من قابليتة ولا يجدما يدخره.ناهيك عن انهيار القوى الشرائية للفرد. ويخالجني سؤال ...ما معنى الطحين الاماراتي او الرز الاماراتي...المتوفر في اسواقنا..هل تزرع الامارات ام تعبئ ام ماذا...اعتقد ان قصتها معلومة ,,,,وهي ان الامارات العربية المتحدة استاجرت اراضي زراعية او اشترت الاراضي وبمساحات واسعة وربما جزرا وزرعتها لحسابها ..وللتجارة,,,وقد احتذى بها مواطنين عراقيين اليس هذا مثل يحتذى به ,,وهل لاتتوفر للعراق امكانية التاجير اولا ومن ثم الشراء لان الكميات التي يحتاجها العراق من هذه المواد كبيرة جدا ومستمرة وربما تحتاج بل اكيد الى دول لتجهيز هذه المواد وليس دولة وحساب مصاريفها من انتاجها وكحساب اولي للعملية...

اذا كان عدد نفوس العراق 35 مليونا....هذا يعني على اقل تقدير 105مليون كيلوسكر شهريا يعني 105الف طن شهريا بواقع 3كيلوات شهريا واذا كانت حصة الفرد من الطحين 10كيلو شهريا فهذا موضوع لايستهان به في البداية طحين ومن ثمة حنطة وتطحن لدينا وكم من فرص عمل واستثمار وتشغيل سيخلق في المطاحن والتي يجب ان تجدد وتضخم ومزارع شاي اذا كانت حصة الفرد نصف كيلو شهريا ومعامل تصنيع الزيوت بواقع لترين لكل مواطن

يعني هذا ان السعرات الحرارية المتوفرةفي هذه المواد تخرج العراقيين من طائلة الفقر تماما

علما ان هذه الالية لاتدخل في موضوع الموازنة الا كرقم للحسابات لانها سوف تكون عملية توريد نفط خام لمصفى اشبه بالداخلي وتصفيته وحسابات خارج التخصيص وتدخل في قائمة المصاريف التي تعزز الموازنة.

مواد اولية

ومن هنا نؤكد ان توفر المواد الاولية المختلفة لدينا يمكن ان تدخل في صناعات حرفية وصغيرة ومتوسطة وحتى المتوسطة الكبيرة لان لها سوق تصريف خارجي ناهيك عن الداخلي واعتماد مبدء الشراء والدعم من قبل الدولة وتسهيل عملية التصدير تحت ظل الدولة وانشاء صناعة التعبئة والتغليف لغرض التصدير حتى من مواد مستوردة من دول الجور زراعية خاصة.....روسيا تستورد من سوريا منتجات زراعية ومن مصر كمثل...فما بالك بدول خط الاستواء وما تحتاجة من مختلف المواد التي تتوفر في الاجواء الصحراوية اومادةالحليب من اوربا الباردة جدا

على ان يكون التعاقد على هذه المواضيع مع الدول المنتجة والتي يتوفر بها المياه اي القريبة من خط الاستواء والممطرة في اوربا والتي لاتحتاج الى معدات سقي وري والتي تؤثر على المنتج سعريا بالمقارنةوتهيئة اجواء دعم استيراد المواد الاولية التي تدخل في صناعة هذه السلع والتهيئة لصناعات متجددة, ومستقبلية بعد دراسة اسواق البلدان المتعاقد معها ودراسة نقاط الدخول الى اقتصادها(مقالنا انشاء صندوق ومصرف دعم الاستيراد)

ويمكن في البداية تاجير مصافي في تلك البلدان او بلدان اخرى وتزويدها بنفط خام عراقي لتصفية النفط وتجهيز الدولة اوالدول بالمنتجات التي تحتاجها وربما لاكثر من دولة ولاكثر من تنتج (يمكن ان تكون خارج حصةالعراق من اوبك) ونحن بهذا الصدد كان لنا مقال منشور عن تاجير مصاف في الخارج واستغلالها لسد حاجة العراق المتزايدة من المشتقات ومن نفطنا خارج حصة اوبك والتي كانت ستوفر مليارات الدولارات وبيع الفائض منها الذي يولد عائديات

ومواد اولية اخرى في البداية لحين انشاء صناعات تدخل في قائمة التبادل التجاري على هذه الالية والتي توجدلها اسواق مستمرة وحتى لدول خارج عملية المقاصة

ان هذا المبدأ له اوجه عديدة من الفوائد والاهم منها اخراج العراقيين كمواطنين من موضوعة التخصيصات المالية التي يمكن ان تحول الى فقرة اخرى في الموازنة ويخلص العراق من الوسطاء ويخلص العراق من العمولات المخفية وينمي قطاعات اقتصادية في البلد وبالخصوص اذا كان الاتفاق مع العديد من الدول ويقوي سمعة الاقتصاد العراقي اكثر ولنا فيها مارب اخريوالاهم من كل ما تقدم انهااسرع طريقة لانتشال الكثير من العوائل من الفقر المدقع والجوع علما انها تعد من اهم فقرات الامن الغذائي للعراق ونحن نعاني نسبة عالية جدا من الفقر لاتزيلها العديد من الخطط الاقتصادية الخمسية ونحن اذ نضع هذه الفكرة امام المعنيين يحدونا الامل ان تؤخذ بالحسبان لان ايجابياتها كثيرة ولا توجد سلبيات لها الا عدم امكانية ادارتها ونحن بالخدمة وبدون مقابل

تقبلوا تحياتي

□ مستشار ومحكم لدولي

القمة العربية الإقتصادية الرابعة في بيروت 19 و20 كانون الثاني 2019

قرارات كسابقاتها

عادل عبد الزهرة شبيب
بغداد

ضيفت العاصمة اللبنانية بيروت يومي 19و 20كانون الثاني 2019القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية الرابعة تحت شعار الانسان العربي محور التنمية , سبقها عقد اجتماعات تحضيرية للجان المختصة للتحضير لعقد المؤتمر.تعد القمة الرابعة هذه في سلسلة المؤتمرات التي عقدتها الدول العربية ممثلة بجامعتها حيث كانت القمة الاقتصادية الاولى قد عقدت في الكويت عام 2009 تلتها القمة الاقتصادية الثانية , في شرم الشيخ بمصر عام 2011 بينما عقدت القمة , العربية الاقتصادية الثالثة في الرياض عام 2013 .وعقدت القمة الاقتصادية العربية الرابعة في بيروت على مستوى رؤساء الدول لمناقشة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وهي فرصة للبنان لتعزيز دوره في المنطقة واعطاء اقتصاده جرعة من الأمل . غير ان بيروت قد تلقت سليلة برقيات واتصالات الاعتذار من الرؤساء العرب الذين سبق وان اكدوا على حضورهم القمة فيما لوحظ ان دولا عربية قد قلصت مستوى تمثيلها الى القمة الى ادنى مستوى ممكن عدا حضور رؤساء الصومال وموريتانيا اضافة للرئيس اللبناني ,في ظل عدم تشكيل الحكومة اللبنانية وكان هناك شبه مقاطعة للقمة الاقتصادية الرابعة حيث يوحي اعتذار الرؤساء العرب عن حضور القمة الاقتصادية بأن هذه القمة لا أهمية لها وبالتالي لا تستدعي حضورهم . وعقدت القمة بغياب الوفدين السوري والليبي.وناقشت القمة في جدول اعمالها:

– تقرير الأمين العام للجامعة العربية عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك.

– تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات القمم العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة بالرياض عام 2013.

– مناقشة موضوع الأمن الغذائي العربي والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي , فضلا عن التكامل والتبادل التجاري في المحاصيل الزراعية والنباتية ومنتجات الثروة الحيوانية في المنطقة العربية .

– مناقشة بند حول تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال متطلبات اقامة الاتحاد الجمركي العربي والميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ,والاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 والسوق العربية المشتركة للكهرباء ومبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي للدول العربية وادارة النفايات الصلبة في العالم العربي .

– كما كان الاقتصاد الفلسطيني حاضرا في القمة ايضا عبر الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس – 2018 وانجازات صندوقي 2022 القدس والأقصى .

– وتضمن جدول العمل ايضا التمويل من اجل التنمية .

–وهناك بند حول برنامج المساعدة من اجل التجارة .

– وبند بشأن الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين واثرها على الدول المستضيفة .

– ومن البنود التي ناقشها القمة الاقتصادية الرابعة التحديات التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين اونروا وتبعاتها على الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين .

– وتضمن جدول العمل بندا بشأن وضع رؤية عربية مشتركة في مجال الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد المعتمد اساسا على تكنولوجيا المعلومات وكل ما يتعلق بها واخر حول الاطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020– 2030ومنهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في اطار تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 .اضافة الى صحة المرأة واستراتيجية عربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء / النزوح في المنطقة العربية .

– و مناقشة بند حول عمل الأطفال في المنطقة العربية .

– وايضا مناقشة موضوع حول الارتقاء بالتعليم الفني والمهني في البلاد العربية وبرنامج ادماج النساء في مسيرة التنمية بالمجتمعات المحلية ..

– كذلك هناك بند خاص بالمنتديات الشباب العربي والمجتمع المدني ,وغيرها من النقاط .غير ان جدول عمل القمة الاقتصادية الرابعة لم يتضمن مسألة اعادة اعمار مناطق النزاع في سوريا والعراق واليمن ,بل كان الدور خجولا ومحصورا بملف النازحين والأطفال في ظل اشتداد الصراعات السياسية والعسكرية في المنطقة ,علما ان تكلفة اعادة اعمار سوريا تقدر ما بين 200و 500مليار دولار ويحتاج العراق الى 88,2مليار دولار بينما تحتاج اليمن الى 70 مليار دولار حسب التقارير.

ان كل الدول العربية تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ,ومنذ مؤتمر القمة الاقتصادية الأول في الكويت عام 2009شهدت المنطقة العربية تغيرات سياسية الربيع العربي ,اضافة الى المتغيرات الاقتصادية حيث تعرضت اقتصاديات كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا لتراجع في ادائها الاقتصادي وهي كانت تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة قبل حصول تغيرات الربيع العربي ,كما ان السودان بعد انفصال الجنوب عنه فقد موردا مهما من النفط الذي استاثرت بمعظم آباره دولة جنوب السودان . واليوم بدلا من حصول التقارب بين الدول العربية من اجل تنفيذ مقررات القمم الاقتصادية نجد انها تحارب بعضها بعضا فها هي السعودية وحلفائها الخليجيين وبدعم امريكي يشنون العدوان العسكري على الشعب اليمني حيث راح ضحية هذا العدوان الاف الشهداء من الأطفال والنساء والمدنيين مع تدمير البنى التحتية في اليمن وهي الدولة ذات الاقتصاد الضعيف . كما نرى التدخل السعودي والخليجي في الشؤون الداخلية للعراق وسوريا ولبنان حيث تدعم الارهابين وتكرس الطائفية في هذه الدول. فكيف يحصل التقارب بين هذه الدول ؟

قمم اقتصادية

ومما يؤخذ على القمم الاقتصادية العربية انها لم تشكل آلية للتعامل مع المشكلات الاقتصادية التي تعرضت لها بعض البلدان العربية بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط او تشكيل صندوق للإنقاذ , العربي .لو رجعنا الى القمم العربية الاقتصادية السابقة , نجد ان مؤتمر الكويت المنعقد عام 2009قد كرس اجتماعه على الأزمة في غزة والعدوان العسكري الصهيوني على الشعب الفلسطيني في غزة الى جانب رأب الصدع بين الدول العربية في ظل الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 وتأثر المنطقة العربية بها وتداعياتها على الاقتصاديات العربية ,اضافة الى تناول تلك القمة مشروع الربط الكهربائي العربي ومخطط الربط العربي بالسكك الحديدية والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي والاتحاد الجمركي والأمن المائي , اضافة الى وضع برنامج لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والحد من الفقر فيها وتطوير التعليم وتحسين مستوى الرعاية الصحية ودور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك. غير انه منذ المؤتمر في 2009والى اليوم لم نلمس ترجمة هذه المقررات الى الواقع العربي وكانت مجرد حبر على ورق كحال مؤتمرات القمة العربية السياسية ,حيث لم يتم الربط الكهربائي بين البلدان العربية ولم يتم الربط البري بينها من خلال مد خطوط السكك الحديدية ولم يتحسن الأمن الغذائي العربي ولا الأمن المائي ولم يتم الحد من البطالة والفقر بل بالعكس فقد ازدادت معدلات البطالة والفقر في البلاد العربية الى درجة كبيرة, وبلغ التعليم في البلاد العربية ادنى مستوياته وانتشرت الأمية بشكل كبير. كما لم يتطور مستوى الرعاية الصحية ولم تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في المنطقة العربية ,ولم تتطور هياكل العمل العربي المشترك في اطار جامعة الدول العربية التي اصبحت اداة غير فعالة تجاه الأحداث الساخنة والمتغيرات الاقتصادية والتحديات الكبيرة التي تواجهها البلدان العربية.

كذلك الحال بالنسبة للقمة العربية الاقتصادية الثانية التي عقدت في شرم الشيخ بمصر عام 2011وعلى الرغم من القرارات المهمة التي اتخذتها كمشروع الربط البحري بين الدول العربية الذي يعد خطوة مهمة نحو زيادة حجم التجارة العربية البينية ومشروع ربط شبكات ا لانترنت العربية ودعم مشروعات التنمية في المنطقة العربية ودعم صمود القدس في مواجهة عمليات التهويد والاستيطان الاسرائيلية المستمرة. فما الذي تحقق من هذه القرارات على ارض الواقع؟

وكذلك الحال بالنسبة الى القمة العربية الاقتصادية الثالثة في الرياض عام 2013فلم تات بجديد ومنذ القمة الثالثة والى اليوم فقد تغيرت الوجوه ولم يتغير الأداء.

ومن خلال دراسة ومتابعة مقررات القمم الاقتصادية العربية ,يلاحظ عدم الزام الدول العربية بتنفيذ القرارات التي اتخذتها القمم الاقتصادية . فعلى سبيل المثال تم انشاء في مؤتمر الكويت عام 2009 صندوق عربي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة برأسمال مقداره ملياري دولار فلم يستكمل ولم تستجب بعض الدول العربية في سداد حصتها في الصندوق. كذلك لم يتم الالتزام بالسقف الزمني لتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية وازالة معوقات التجارة بين الدول العربية .

تراجع استثمارات

كما يلاحظ ايضا تراجع الاستثمارات العربية البينية بمعدلات كبيرة فبعد ان كانت في عام 2008نحو 35,3مليار دولار تراجعت الى 12,5مليار دولار في عام 2011وفقا لبيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2011 وكان يتوقع ان تزداد الاستثمارات العربية البينية بعد الأزمة المالية العالمية عام وليس العكس. وكان من 2008 نتائج قمة الرياض الاقتصادية عام 2013الموافقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وهي خطوة من شأنها ان تساعد على زيادة الاستثمارات البينية العربية داخل الدول العربية التي تعاني من عجز التمويل ولديها معدلات عالية من الفقر والبطالة.

ويخشى في ظل هذا الأداء للقمم الاقتصادية العربية السابقة ان تصبح قمة بيروت الاقتصادية الرابعة كسابقاتها مسرحا لإلقاء خطابات لا تمس مشكلات حقيقية للمواطن العربي ولا تجري متابعة تنفيذ القرارات ولا تلتزم الدول العربية بها ولا تقدم حلولا للمواطنين في العالم العربي. وان الاداء الاقتصادي البطيء او الرتيب في ظل مؤسسات عمل عربي يغلب عليها الطابع الروتيني الحكومي سوف يؤدي الى انصراف المواطنين العرب عن هذه القمة .

وحسب اعلان بيروت الصادر عن القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية الرابعة فقد تم الاتفاق على :

1- تجديد الالتزام الكامل بتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها والمشاريع التي تبنتها القمم العربية التنموية السابقة, وهذا يعني ان القرارات السابقة منذ المؤتمر الاقتصادي الاول في الكويت عام 2009والى اليوم لم تنفذ ولم تتابع. فما الذي نرجوه من القمة الاقتصادية الرابعة التي ستكون كسابقاتها.

2-التأكيد على ازالة الحواجز والعقبات التي تحول دون تنفيذها بما يمكن من استكمال مسيرة العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك.

3-ضرورة التركيز على تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 في ضوء الاحتياجات العربية.

4-ضرورة تكاتف جميع الجهات الدولية المانحة والمنظمات المتخصصة والصناديق العربية من اجل التخفيف من معاناة اللاجئين والنازحين وتأمين تنفيذ مشاريع تنموية في الدول العربية المستضيفة لهم.

5-التأكيد عل دعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية المتزايدة وما اعقبها من تدمير للاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية. وهذا القرار تكرر على اسماعنا منذ نشوء المشكلة الفلسطينية ومنذ اول مؤتمر قمة سياسية عربية والى اليوم ولم يترجم الى الواقع .

6- تأكيد اهمية وضع رؤية عربية مشتركة في مجال الاقتصاد الرقمي .

7-دعم مسيرة العمل التنموي: الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وتعزيز اطر التكامل الاقتصادي العربي.

ومتابعة التقدم المحرز في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتطلبات الاتحاد الجمركي العربي املا في الوصول الى السوق العربية المشتركة .

8-التأكيد على اهمية الدور الحيوي والهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء بهدف حل مشكلة البطالة وزيادة الدخل القومي.

9-اعتماد الأطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 – 2030وبنسبة 50 بالمئة بحلول عام 2030.

10-التأكيد على اهمية توفير الرعاية الصحية لجميع فئات المجتمع العربي.

11-الارتقاء بالتعليم الفني والمهني في البلاد العربية وربطه بمتطلبات سوق العمل كعنصر من عناصر التنمية الشاملة ,والتأكيد على تنمية المهارات وتشجيع الابداع والابتكار بهدف بناء الانسان وخلق المواطن المنتج الذي يساهم في بناء وتنمية المجتمع العربي .

12-التأكيد على اهمية الدور الفاعل للمرأة في المجتمعات العربية وضرورة تمكينها ودماجها في كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية مع حماية الأطفال في المنطقة العربية من الاستغلال بأي شكل من الأشكال.

13-التأكيد على دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية لتحقيق النهوض والتكامل الاقتصادي والاجتماعي المنشود. كما تم التأكيد على المشاركة الفاعلة للشباب في المجتمع العربي وتعزيز دور المنظمات الشبابية في تحقيق التنمية الشاملة.

14-وتم الترحيب ايضا بنتائج المنتدى الرابع للمجتمع المدني الذي عقد على هامش القمة العربية التنموية الرابعة .

فهل كان الانسان العربي فعلا محور التنمية في قمة بيروت الاقتصادية الرابعة بعد تنفيذ قراراتها؟ ام تلحق هذه القمة بسابقاتها من القمم الاقتصادية الثلاث.؟ وهل سيتابع تنفيذ مقررات هذه القمة ام يكتفى بتغيير الوجوه دون تغيير الأداء؟